هل الاعلان العراقي ضرورة ملحة؟

الاعلان العالمي لحقوق الانسان يمثل تفاهماً مشتركاً لكل شعوب العالم

المحامي/ حسن شعبان

المنسق العام لمنظمة حقوق الانسان والديمقطراطية.

ثمة اقتناع دولي في أن حقوق الانسان ينبغي أن يتمتع بها الانسان في اي مكان وزمان بصرف النظر عن الدين أو الجنس او اللغة أو العرق أو اللون أو المعتقد، وساد اجماع في أن عالمية المعايير الدولية لحقوق الانسان هي أحد العناصر الاساسية والجوهرية والضرورية الكامنة في صميم مفهومها النظري وأن انتفاء الصفة العالمية عنها وتحول هذه الحقوق إلى حقوق لجماعات إنسانية متميزة دون غيرها هو أمر ينبغي أن لا يقره نشطاء حقوق الانسان ومنظرو مبادئ حقوق الانسان بل يرفضوه لأن ذلك يعني انبثاق اعلانات وليس اعلاناً عالمياً وهو بحد ذاته تمييزاً بين البشر.

افصحت عن هذه الحقائق الثابتة الشرعة الدولية لحقوق الانسان فالعبارة الاولى لديباجة الاعلان العالمي تؤكد دون شك الإقرار لجميع الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم جميعاً وحقوق متساوية وثابتة مشتركة تشكل اساس الحرية والعدل والديمقراطية والسلام في العالم.

وبعد ذلك تتوالى مواد الاعلان لتؤكد مختلف الحقوق من خلال عبارات ذات دلالة عالية مثل الانسان والناس بعيداً عن استخدام الفاظ ذات مفهوم سياسي مثل المواطنين او الرعايا.

ومفهوم هذه النصوص تؤكد عدم جواز اهدار هذه المبادئ التي وردت في الاعلان العالمي والبروتوكولات الملحقة تحت اي دوى أو ذريعة من الخصوصية الثقافية أو الدينية أو التقاليد الاجتماعية وهي موجهة إلى الدول أو الاشخاص على حد سواء.

وقد اكد المؤتمر العالمي الذي انعقد في طهران عام ١٩٦٨ في وثيقته الختامية هذه الحقيقة على أن تكون فكرة العالمية هي السائدة وأن الاعلان العالمي يمثل تفاهماً مشتركاً لكل شعوب العالم على ما لجميع اعضاء الاسرة من حقوق غير قابلة للتصرف او الانتهاك ويشكل التزاماً على عاتق اعضاء المجتمع الدولي.

ومنذ صدور الاعلان العالمي وحتى تشريع العهدين الدوليين توالى تقنين معايير حقوق الانسان وصدرت العديد من الاتفاقات والاعلانات التي اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة لتحدد مضمون الحقوق وتبلور تماماً معالم القانون الدولي ومن أهم صفاته إنه قانون ذو صفة عالمية.

وفي المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المنعقد في جنيف ١٩-٣٠ نيسان ١٩٩٣ تم التصويت نهائياً لمصلحة العالمية في هذه الحقوق وافلاس وانهزام الفكر السياسي والفلسفي لرعاة الخصوصية فيما يتعلق بحقوق الانسان وكان في مقدمة من شملتهم الهزيمة العديد من دول العالم الثالث والدول العربية التي استخدمت الخصوصية كقناع يخفي انتهاكات حقوق الانسان المريرة في بلادها.

وبصيغة عامة فان الدول الاكبر انتهاكاً لحقوق الانسان هي التي كانت تؤكد مفهوم الخصوصية كذريعة لغرض التخلص من استحقاقات التطبيق العالمي للمعايير الدولية، وكان كذريعة النظام السابق وطاغيته وابواقه وجمعية حقوق إنسان تحت الخصوصية والتقاليد المتخلفة تسعى للخلاص من تطبيقات القوانين الجزائية تجاه ممارساتها القمعية وإبادة الجنس البشري.

وفي المؤتمر العربي لحقوق الانسان ١٠-١٢ نيسان ١٩٩٢ وبمبادرة من اتحاد المحامين العرب والمنظمة العربية لحقوق الانسان والمعهد العربي لحقوق الانسان اكدت أن تمسك بعض الدول العربية بمفهوم الخصوصية كان لتبرير انتهاكات حقوق الانسان والتخلي عن الالتزامات الدولية بهذا الشأن.

إن مزاعم الحكومات العربية بالخصوصية قد أفرز مشروعاً لميثاق سمي بالميثاق العربي وهو بكل المعايير أدنى من كل المواثيق الدولية وتراجعاً ونكوصاً عن الكثير من الالتزامات المقررة دولياً.

وبعد ولادة العراق الجديد، وانبثاق وزارة حقوق الانسان التي كنا من الداعين لقيامها عملت الوزارة بنشاط لبلورة مهام ومتطلبات هذه الوزارة ومن ثم رعاية منظمات حقوق الانسان، إلا إن الدعوة لميثاق عراقي لا بد أن ينضوي تحت مفهوم الخصوصية التي اشرنا اليها في حين أن العراق بامس الحاجة إلى تأكيد التزامه بمبادئ الاعلان العالمي والاتفاقيات الملحقة به لأن شعب العراق عاش في اشد الانتهاكات وأخطرها في هذا المجال بل وتعرض إلى الابادة البشرية.

لهذا وإذا كانت مبادئ الاعلان العراقي المقترح لابد منها وأحتراماً وتقديراً لرأي الوزارة فارى أن تكون المادة الاولى من الاعلان الالتزام العراقي التام بمبادئ الاعلان العالمي والبروتوكولات والاتفاقات الدولية جميعاً وفي حالة تعارض النصوص الواردة في الاعلان مع النصوص العالمية يصار إلى نصوص الشرعية الدولية خاصة أن العراق بوصفه دولة كان قد وقع على جميع التشريعات الدولية في مجال حقوق الانسان.

وما دمنا بصدد ذلك فأن لدينا ملاحظات اساسية في نصوص الاعلان العراقي شكلاً وموضوعاً واعداداً لكنه سيكون في وقت آخر.

هذا ما فعله جلاوزة صدام بأهالي مدينة بلد

نفي عوائل كاملة في عمق الصحراء.. وإعدام سبعة اشقاء ومنع أم من انقاذ طفلها من الكثبان!

بغداد/حميد طارش

يروي السيد حميد ناجي حمودي البلداوي من أهالي بلد قصة إعدام اشقائه السبعة (وهم أحمد عباس ومنير ومجيد وحمدي وقصي ولؤي) من قبل النظام المباد وهو يقول: لم يكن اشقائي جميعهم معارضين سياسيين بل واحد منهم فقط وتم القاء القبض على جميع افراد أسرتي وكنت يومها أؤدي واجبي في الجيش خلال أيام الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨١ وعند نزولي إلى البيت تم أخباري من قبل أحد اصدقائي بأن جميع أفراد أسرتي تم اعتقالهم عدا اثنين من اشقائي الاطفال اللذين كانا عند خالتي فنجيا من الاعتقال، لكنهما عاشا الرعب ولم يتمكنا من الخروج من باب الغرفة لايام طوال وكان من بين المعتقلين والدي وزوجة أحد اشقائي مع ابنتها وعمرها (٧) أيام ولسوء حالة والدي الصحية وكبر سنه أطلقوا سراحه باعجوبة وعند رجوعه إلى البيت وبعد (٤٠) يوماً من الاعتقال استطاع أن يعيد شقيقي الطفلين من بيت خالتي بطريقة سرية دون أن يعلم أحد بذلك ولم يخرجا من البيت لمدة أربع سنوات وبعد أطلاق سراح والدتي وزوجة اخي وابنتها الطفلة بعد سبع سنوات روت لنا نفيهم إلى منطقة الشيميات الصحراوية على الحدود السعودية التي كانت منفى لأهالي بلد والدجيل وغيرهم، وكيف كان جلاوزة النظام يصطحبون اخواني واحداً تلو الآخر لأعدامهم، أما عن المعاملة والحياة فكانت هناك الرقابة قاسية حيث تأتيهم وجبة طعام واحدة بواسطة طائرة الهليكوبتر في الساعة الثانية بعد منتصف الليل وكيف مات الكثير نتيجة الظروف الصعبة إضافة إلى عمليات الضرب والتعذيب (المزاجية) التي كان يمارسها النظام هناك وروت لنا إنه في احد الايام حيث كانت العواصف على اشدها سحبت احد الاطفال وكانت أمه تجلب الماء من بئر قريبة وعندما همت بانقاذ طفلها منعها الجلاوزة لأنه تجاوز الخط الممنوع عبوره ومن ثم دفنته تلك الرمال وقضت عليه وهو حي.

في بيان لشبكة النساء العراقيات واللجنة الاستشارية

لا للارهاب والتنكيل الجماعي.. نعم للحوار والمفاوضات

بغداد / المدى

في ضوء تصاعد مسلسل العنف في البلاد، وسقوط ضحايا عديدة من المواطنين الأبرياء، الذين وقعوا بين نار المعسكرين المتحاربين بدون أدنى ذنب، أصدرت شبكة النساء العراقيات، التي تضم في عضويتها اكثر من خمسين منظمة وناشطة نسائية، بالاشتراك مع اللجنة الاستشارية لشؤون المرأة، والتي تتشكل من مجموعة من النسوة المختصات بقضايا وحقوق المرأة، نداء أكدن فيه رفضهن لكل أشكال العنف، التي تحدث بحق المدنين وإدانتهن للاستخدام المفرط للقوة التي تتبعها قوات الاحتلال ضد أبناء الشعب العراقي.

إدانة التنكيل الجماعي

وذكر البيان: نحن نساء العراق من شماله لى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، اللاتي اكتوين بويلات السنين الطويلة في ظل الحكم الديكتاتوري المباد نرفع صوتنا عالياً... كفى شعبنا الموت والدمار! لنتحد من اجل حق اطفالنا في الحياة والسلام!

ونرفع أصواتنا عالياً مستنكرات بشدة حملات التنكيل الجماعية والعشوائية التي تشنها قوات الاحتلال ضد السكان المدنيين ولا سيما الأطفال والنساء والشيوخ، مثلما حدث في الفلوجة، وغيرها من المدن التي تعرضت إلى مثل هذه الهجمات ويطالبن بتأمين الحماية اللازمة لهم، وتقديم المساعدات الإنسانية للتخفيف عن معاناتهم، وممارسة الضغوطات على سلطة الاحتلال بعدم التجاوز على حرمات البيوت واحتجاز النساء والأطفال كرهائن، كما نطالب الإدارة الأمريكية بالالتزام بالقرارات والمواثيق الدولية بضمان الأمن للشعب العراقي واحترام حقوق الانسان في العراق.

رفض العنف بكل اشكاله

كما دان النداء مظاهر العنف، التي بدأت تغزو الحياة اليومية العراقية، حيث أصبحت أعمال الخطف والسلب والاغتيال تحدث بشكل شبه يومي دون أن تتخذ الإجراءات المطلوبة للحد منها أو القضاء عليها، فجاء فيه:

وقال: ندين بشدة أساليب الإرهاب الجسدي والنفسي، والخطف والاغتيال، والتدمير والنهب، التي ترتكبها جماعات مسلحة بذريعة مقاومة الاحتلال، والعبث بمقدرات شعبنا باستخدام العنف ونشر الفوضى والرعب وتغذية الطائفية والحقد والانتقام، الأمر الذي ينذر بإشعال الحرب الأهلية.كما أكدن على أن مصير الوطن ومستقبله هما مسؤولية الجميع، أحزاباً ومنظمات مدنية ومؤسسات اجتماعية وثقافية ودينية، ومسؤولية النساء العراقيات كمواطنات يشكلن أغلبية السكان، وهذا يستدعي التحرك السريع لممارسة الضغوط على جميع الأطراف لو قف جميع عمليات العنف والعنف المضاد وتفعيل سلاح الحوار والمفاوضات، بدلاً من اللجوء إلى لغة السلاح التي ستحول بلدنا إلى ساحة قتال وستدفع به إلى نفق مظلم وهاوية سحيقة ولن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الاحتلال، وعرقلة عملية استعادة السيادة الوطنية، وبناء دولة الحق والقانون والعدالة والمجتمع المدني.

لنوقف تسلل الارهابيين

كذلك ناشد النداء حكومات دول الجوار باتخاذ الاجراءات الحازمة لمنع تسلل الارهابيين عبر أراضيها، كما ناشد الأمم المتحدة والاتحاد الاوربي وجامعة الدول العربية وكل المنظمات الدولية، التدخل البناء، بما يخدم تهيئة الأجواء للمفاوضات السلمية بين جميع الأطراف ولتجنيب المجتمع الدولي مخاطر تهدد السلم والأمن العالمي برمته.

رئاسة تكاتف عشائر العراق

تشكيل مدني وضع تحقيق الامن ومواجهة الارهاب في اولويات برنامجه

بغداد / يحيى الشرع

الوحدة الوطنية والحفاظ على الهوية العراقية بكل الوانها واطيافها والبناء والاعمار هي من سمات ومهام ومبادئ رئاسة تكاتف عشائر العراق التي تضم تحت جناحها اكثر من (١٢٠٠) قبيلة وعشيرة من شمال وجنوب ووسط العراق..

رفض العلاقات المسيئة

الشيخ عبود خضير حيدر الزيدي رئيس تكاتف عشائر العراق قال عن هذا التشكيل وتطورات الاحداث.. نحن نسعى وبكل جد إلى احلال السلام والوئام بين ابناء الشعب من خلال تنفيذ العديد من البرامج الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وأولها إيجاد فرص عمل للشباب ولذوي الشهادات والخبرات والتنسيق مع الوزارات والمجالس البلدية بهذا الشأن فضلاً عن مد جسور العلاقات مع القوى الوطنية لمصلحة الوطن مع رفض اي نوع من العلاقات المسيئة والدعائية لاية جهة أو اي تنظيم كان د اخلياً أو خارجياً لكن هذا لا يعني اننا وضعنا حواجز من شأنها أن تعرقل تقديم الخدمة للوطن والمواطن في آن واحد.

وأضاف نحن خط مستقل وغير منضوٍ تحت اي تنظيم سياسي أو ديني إذ تمثل الرئاسة بشكل عام جميع ابناء الشعب العراقي وتعتمد على التمويل من عشائرنا وهذا الامر شكل لنا ركيزة وقاعدة صلبة في المطالبة باستقلال وإعادة السيادة الكاملة للعراقيين فضلاً عن مطالب أخرى نعمل عليها واهمها الاسهام الفعلي والجاد للقضاء على كل اشكال السلبيات التي يمر بها الشارع العراقي من خلال تشكيل لجنة من القضاة وشيوخ العشائر للوقوف ضد التجاوزات على القانون والسعي الجاد إلى إعادة الامن من خلال دفع العديد من الشباب والرجال المخلصين إلى الانخراط في قوات الجيش والأمن والشرطة وكل ما يسهم في الاستقرار والتصدي لكل من تسول له نفسه باللعب على وتر الطائفية والعنصرية بين أبناء الشعب باديانه وقومياته المتاحة والعمل على خدمة جميع شرائح المجتمع خاصة الفقراء والمعوزين بتوفير وايصال المساعدات الانسانية التي نعمل على جمعها من خلال علاقاتنا وجهودنا مع المنظمات الانسانية في الداخل والخارج.

الديمقراطية الحقيقية

وعلى الصعيد نفسه كان لنا لقاء مع الشيخ رعد محسن ضاحي الجنابي امين السر الذي اكد مسؤولية الجميع في خلق ديمقراطية حقيقية نابعة من ثقافتنا الاسلامية والعربية واصولنا وتراثنا الثر وإرساء قواعد الاخوة الحقيقة.. واعطاء كل ذي حق حقه وبكل شفافية على نشرها بين مختلف شرائح المجتمع بما فيها ثقافة السلم والسلام من خلال الاستفادة من علاقاتنا مع العديد من الاقطار العربية وصولاً إلى مؤسسة الجامعة العربية وكذلك من خلال ايصال صوتنا إلى هيئة الامم المتحدة والمنظمات الوطنية والانسانية العالمية.

وافاد إن ايمان رئاسة التكاتف كبير بضرورة تشكيل حكومة وطنية ديمقراطية منتخبة من قبل الشعب العراقي الموحد تخدم ابناء العراق وتحقق سيادته الكاملة على أراضيه وعلى هذا الاساس تم وضع برنامج عمل كبير من خلال التحرك بين رؤساء العشائر والافخاذ والوجهاء ورجال الدين والعلماء والمثقفين والعسكريين وجميع شرائح المجتمع بضرورة الانضمام إلى التكاتف من خلال اطلاعهم على برنامجنا السياسي والثقافي والاجتماعي.

المساهمة في إعمار العراق

وقال الشيخ عزيز محمد خلف البهادلي نائب رئيس تكاتف عشائر العراق لقد فتحنا قنوات مع كل اطياف المجتمع العراقي من اجل الاسهام في اعمار العراق من خلال مشاركة رئاسة التكاتف بكامل امكنياته المتاحة والتحرك على الاحزاب الكبيرة المؤثرة في المجتمع والمرجعيات الدينية للوقوف على ملاحظاتهم واسهاماتهم في هذا المشروع العظيم والتأكيد على الاتصال بوسائل الاعلام العراقية بهدف شرح برنامج العمل الوطني إضافة إلى التحرك على الغارات العربية بهدف التعريف بمفردات هذا المشروع الكبير ذات الدلالات الوطنية خاصة وإن العراق يمر بمرحلة صعبة وحرجة داعياً جميع الاجهزة الاعلامية لا أن تشوه وتقلب الحقائق وروابط التلاحم التي يتمتع بها بعربه وكرده وقومياته وطوائفه.

وعوداً على بدء قال الشيخ عبود خضير حيدر الزيدي رئيس التكاتف إن أول خطوة بدأنا بها هي القيام بحماية الحي الذي يقع فيه المقر الرئيس إذ شكلنا مجموعات لحماية الدور والممتلكات وارواح الناس ونجحنا بالفعل في هذا فضلاً عن القيام باعمال خدمية له وإنشاء مركز صحي لتقديم الخدمات الطبية والعلاجية للمواطنين مؤكداً إن كل هذه الاعمال تتم مجاناً وإن هناك الكثير من الخدمات .

تصويرنهاد العزاوي

في نقابة المعلمين بالناصرية

توزيع سلع معمرة على المعلمين والمدرسين بالاقساط ومساعدة المحتاجين منهم

حسين كريم العامل

باشرت نقابة المعلمين فرع ذي قار بتوزيع الوجبة الاولى من مكيفات الهواء الأوتوماتيكية على أعضائها المسجلين على السلع المعمرة التي تعاقدت عليها مع شركة الحلول. أعلن ذلك للمدى السيد حسن علي السعيدي رئيس فرع نقابة المعلمين في ذي قار.وقال: لقد بدأنا العمل منذ أكثر من شهرين بإنشاء مشروع خاص بالمعلمين تحت اسم (أسواق نقابة المعلمين) وتم فتح باب الأنتساب والأشتراك من خلال شراء الاسهم وقد تم تحديد السعر بواقع الف دينار للسهم الواحد وقد اشترك لحد الآن اكثر من (٥٠٠) معلم ومدرس وأغلقنا بعدها باب الانتساب لغرض توفير المواد للمسجلين حيث تم التسجيل على المكيفات والمجمدات والثلاجات والتلفزيونات وفي ضوء ذلك تم التعاقد مع شركة الحلول الأوتوماتيكية لتوريد (٥٠٠) مكيف نوع كولاين بمبلغ اجمالي قدره (٢٥٠) مليون دينار حيث سيباع المكيف بسعر (٥٠٠) ألف دينار يدفع المستفيد ٢٥٪ منها في بادئ الأمر ويقسط الباقي على ثلاثة أقسام شهرية. وقد وصل حالياً (١٥٠) جهازاً منها والباقي سوف يصل خلال الأيام القليلة المقبلة. وبعد الأنتهاء من العقد سيتم التعاقد مع هذه الشركة أو اي شركة أخرى لتوريد الثلاجات والمجمدات والتلفزيونات وفق نظام التقسيط.

*وما هي النشاطات الجمعية الاخرى؟

- لقد تم إنشاء صندوق للتكافل الاجتماعي لمساعدة المرضى والمعوزين من المعلمين وتقديم المساعدات في حالات الوفاة أو الزواج وتقرر أن يكون الأشتراك بمبلغ (٢٥٠) ديناراً شهرياً. حيث ستكون الاستفادة من الصندوق خاصة بالمشتركين حصراً. كما إن النقابة ستباشر بفتح دورات مجانية لتعليم المعلمين على الحاسبات وقد تمت تهيئة قاعة لهذا الغرض بعد أن أستلمنا مؤخراً (٣٠) جهاز حاسوب تبرعت بها المجموعة الهندسية الكورية. وتم اختيار كادر التدريب من اعضاء النقابة.وفي إشارة إلى مكتبة النقابة قال لقد تم إنشاء مكتبة تضم أكثر من (٤٠٠) كتاب تبرعت بها المؤسسات الخيرية وهي مفتوحة أمام الجميع ونحن نعمل على زيادة عناوين المكتب خدمة للثقافة العامة.

يعقوب كنه يدعو إلى ضمان نسبة المرأة في مراكز صنع القرار والمرافق السياسية

بغداد/المدى

استضافت شبكة النساء العراقيات، في مقر اتحاد النساء الآشوري، السيد يونادم يعقوب كنه، عضو مجلس الحكم الانتقالي، والسيد نجيب محي الدين، نائب رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن، في ندوة خصصت للحديث عن الأوضاع الراهنة وضرورة إشراك النساء في العملية السياسية.

وقد تحدث السيد كنه عن التعقيدات التي تصاحب عملية نقل السلطة إلى العراقيين والإشكاليات التي تعيقها، وركز على ضرورة العمل الجاد من قبل التنظيمات النسوية العراقية لضمان حصولها على النسبة المخصصة لها حسب قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، في كافة المرافق السياسية ومراكز صنع القرار، كما دعا النسوة الحاضرات إلى العمل والتضامن لتحقيق ما تصبو اليه المرأة العراقية من الحصول على حقوقها التي أهدرت في الحقبة السابقة والسعي لتطوير إمكانياتها للعب دور مهم في بناء المجتمع العراقي الجديد.

كما طرح السيد نجيب محيي الدين مبادرة المجلس العراقي للسلم والتضامن في عقد مؤتمر وطني للسيادة والديمقراطية في مختلف أنحاء البلاد حيث تعقد أولاص مؤتمرات مناطقية في الشمال والجنوب والوسط واخيراً في بغداد.

وتم تحديد نسبة مشاركة المرأة بثلاثين بالمائة في مختلف هيئات المؤتمر.

وستكون صيغة هذا المؤتمر تعبوية من اجل تهيئة شرائح واسعة من العراقيين لعملية نقل السلطة وممارسة الديمقراطية بشكلها الصحيح.،

وقد ناقشت الحاضرات أهم النقاط المتعلقة بتطبيق قانون إدارة الدولة العراقية وآلية المشاركة السياسية للمرأة العراقية.

بابل تتميز عن المحافظات الاخرى

ثلاثة مراكز تعنى بإرساء الديمقراطية ونشر مفاهيمها

بابل / علي المالكي

شهدت محافظة بابل بعد زوال النظام المباد العديد من مظاهر الديمقراطية التي حرم منها ابناء الشعب في كل انحاء العراق، واصبح بمقدور الناس تنظيم المظاهرات السلمية والاجتماعات والمناداة بمطالبهم السياسية والحياتية، إضافة إلى المشاركة بانتخاب المجالس المحلية والبلدية ومجلس المحافظة وكانت اخر عملية انتخابية هي انتخاب محافظ بابل، إلى جانب هذا قيام الاحزاب والحركات السياسية وتأسيس المنظمات غير الحكومية.

كما شهدت محافظة بابل العشرات من الندوات القيت خلالها محاضرات القاها اساتذة متخصصون. وفي الشهر الماضي تأسست ثلاثة مراكز تعنى بارساء الديمقراطية ونشر مفاهيمها بين مواطني المحافظة واول هذه المراكز انشئ في جامعة الحلة للدراسات العلمية والانسانية والدينية، وفي حفل الافتتاح اكد المشاركون على ضرورة إشاعة القيم والثقافة الديمقراطية.

وثاني المراكز الخاصة بالديمقراطية، (المنتدى) الديمقطراية الذي اسسته مجموعة من مستشاري الـ في المحافظة ومنهم (قيصر وتوت، حسين علوان حسين).

وقال السيد حسين علوان عضو مجلس المحافظة والعضو النشيط في المنتدى لقد اعتبر المنتدى الخاص بالديمقراطية إحدى مؤسسات المجتمع المدني في بابل وهو يضم عناصر من كافة الاحزاب والمؤسسات والجمعيات غير الحكومية إضافة إلى عدد غير قليل من المثقفين في المحافظة، كما يضم عدة لجان متخصصة وجرى انتخاب السيد محمود وتوت رئيساً له ومن آخر نشاطات المنتدى كانت مناقشة قانون إدارة الدولة على قاعة نقابة الفنانين في المحافظة. أما ثالث مراكز الديمقراطية في المحافظة فهو مركز بابل لحماية الديمقراطية أو كما اطلق عليه (بيت الديمقراطية) ويقول السيد مهند الدليمي العضو الناشط في حقوق الانسان إن هذا المركز تأسس حديثاً في محافظة بابل بمبادرة من مجموعة من المثقفين الناشطين في مجال الثقافة الديمقراطية وحقوق الارنسان، وهو يهدف إلى مراقبة النشاطات السياسية ومن ثم تحديد مدى مشروعيتها وتطابقها مع التوجه الديمقراطي وتسليط الضوء على اية محاولات تسعى لانتهاك الحقوق الديمقراطية التي ينشدها شعب العراق.

ويضيف الدليمي.. إن وسائل المركز هي الاعلام والندوات والمحاضرات إضافة للمطبوعات، وعن علاقة المركز بالمنظمات المماثلة قال: لا غنى لاية مؤسسة من هذا النوع عن الاتصال بالمنظمات والمراكز الشبيهة لتبادل الافكار والاستشارات ولتوحيد الجهود باتجاه تكريس الديمقراطية كقيمة إنسانية عليا.

واكد الدليمي إن ابواب المركز مفتوحة لكل الخيرين وهو ملك للشعب وبالتالي فأن لكل مواطن الحق في أن يبدي رأيه ويشارك بما يخدم الجميع وهذا الامر مسؤولية وواجب في الوقت الحاضر. إن مشروع الديمقراطية حديث العهد وبحاجة إلى هدير كل الحناجر حتى لا يسمح للديكتاتوريات بالعودة خصوصاً وإنها تتربص الفرصة من خلف الابواب للبروز مجدداً.

جمعية الثقافة للجميع

ندوة حول الدستور العراقي الجديد

بغداد/طارق الجبوري

تنظم جمعية الثقافة للجميع في بغداد خلال النصف الثاني من الشهر القادم ندوة ثقافية موسعة حول الدستور العراقي القادم..

وستعالج الندوة برؤية فكرية ونقدية موضوعات الدستور وما يمكن أن يحمله من آفاق على طريق بناء مجتمع محرر من الخوف والقهر والاضطهاد الاجتماعي والياس وما يوفره من فرص العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة ووضع التصورات المنطلقة من مفاهيم الديمقراطية لمسألة القوميات المتآخية في العراق.

ودعت اللجنة المنظمة للندوة الكتاب والباحثين المختصين للمشاركة والاسهام بارسال بحوثهم في موعد اقصاه نهاية هذا الشهر علماً إن الجمعية ستتحمل مصاريف وإقامة وتنقل المشاركين لمدة ثلاثة أيام ودفع نفقات السفر إلى بغداد للمشاركين من المحافظات الاخرى..

تجمع يؤكد تآخي القوميات والاديان في كركوك

كركوك / إبراهيم خليل

نظم الاتحاد الاسلامي لتركمان العراق ندوة حملت شعار التركمان واستحقاقات المرحلة الراهنة وهي الاولى من نوعها في كركوك وتحدث الدكتور عباس البياتي الامين العام للاتحاد في الندوة على ضرورة توحيد الموقف التركماني بما يسهم في الحفاظ على وحدة العراق والعمل بعد نقل السيادة للعراقيين بما يضمن حقوق القومية التركمانية كونها جزءاً من الشعب العراقي فالتركمان شعب أصيل ومسالم يعمل جنباً إلى جنب مع الاكراد والعرب والمسيحيين لبناء العراق الجديد الذي يضمن الحقوق للجميع في حين قال عبد الرحمن زنكنة محافظ كركوك نعمل مع الاخوة التركمان في كركوك على خدمة المواطنين ولا يمكن لنا أن نفعل شيئاً دون مشاركتهم فهم اناس اصلاء وكركوك لها نكهة خاصة من خلال تعدد القوميات والاديان فيها.